جامعة ستاردوم

مجلة ستاردوم العلمية للدراسات القانونية و السياسية

- مجلة ستاردوم العلمية للدراسات القانونية و السياسية -
تصدر بشكل ربع سنوي عن جامعة ستاردوم

العدد الأول - المجلد الرابع 2026م

رقم الإيداع الدولي: ISSN 2980-3764

هيئة تحرير مجلة ستاردوم العلمية للدراسات" القانونية والسياسية"

رئيس التحرير

أ.د عمار طارق عبد العزيز العاني

مدير التحرير

د. داليا عباس أحمد

أعضاء هيئة تحرير

د. سمر الخمليشي

د. بابكر بكري حسن

د. محمد بوبوش

د. عمر موفق

د. أنس حسين

د. حيدر بشير

د. فراس أحمد سلامة

د. رانيا الجميعابي

د. غالب عبد الله القعيطي

د. رويدة موسى عبد العزيز

د. طارق السر محمد

الهيئة الاستشارية

أ.د. أبكر عبد البنات أدم

أ.د. محمد علي هارب

أ.م.د. محسن الندوي

أ.م.د. يس حسن محمد عثمان

أ.م.د. إبراهيم قسم السيد محمد طه

أ.م.د. مصطفى نجاح مصطفى

أ.م.د. علي مير غني أحمد علي

د. أزهار محمد عيلان حسين الغرباوي

د. ملك أبو السعود رسلان عبد التواب

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة

لمجلة ستاردوم العلمية للدراسات القانونية والسياسية

المسؤولية الجنائية عن الاحتيال المالي في البيئة الرقمية في ضوء النظام السعودي

د.أميرة محمد ابراهيم ساتي

أستاذ القانون الجنائي المساعد

مستخلص البحث

تناولت هذه الدراسة موضوع "المسئولية الجنائية عن الاحتيال المالي في البيئة الرقمية في ضوء النظام السعودي"، بهدف تأصيل مفهوم الاحتيال الرقمي وتحليل أركان المسئولية الجنائية المترتبة عليه في ظل الأنظمة السعودية الحديثة، وعلى رأسها نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة (1442هـ) ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية (1428هـ).

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتوصيف ظاهرة الاحتيال الرقمي وتحليل النصوص النظامية ذات الصلة، مع مراعاة البعد الإنساني في حماية حقوق الضحايا وضمان العدالة في إسناد المسئولية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية، أبرزها أن المنظم السعودي قد أرسى دعائم قانونية مرنة قادرة على استيعاب الأنماط الإجرامية المستحدثة، إلا أن الطبيعة الافتراضية للجريمة تفرض تحديات جسيمة تتعلق بصعوبة جمع الأدلة الرقمية وإثبات القصد الجنائي في ظل تقنيات التمويه والتشفير المتطورة.

خلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز المنظومة التشريعية والقضائية من خلال إنشاء دوائر قضائية متخصصة في الجرائم المالية الرقمية، وتفعيل المسئولية المجتمعية للمؤسسات المالية والمنصات الرقمية في الكشف المبكر عن العمليات المشبوهة. كما أوصت الدراسة بتكثيف الحملات التوعوية الوطنية لبناء ثقافة أمنية رقمية تحمي أفراد المجتمع من الوقوع ضحايا لأساليب الهندسة الاجتماعية، مع التأكيد على أهمية التعاون الدولي لملاحقة عصابات الاحتيال العابرة للحدود واسترداد الأموال المهربة، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في بناء بيئة رقمية آمنة ومستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاحتيال المالي الرقمي، المسئولية الجنائية، النظام السعودي، الجرائم المعلوماتية، السياسة العقابية.

Abstract

This study examines "Criminal Liability for Financial Fraud in the Digital Environment under the Saudi Legal System." It aims to establish the conceptual framework of digital fraud and analyze the elements of criminal liability within the context of modern Saudi regulations, primarily the Anti-Financial Fraud and Breach of Trust Law (1442 AH) and the Anti-Cybercrime Law (1428 AH).

The study employs a descriptive-analytical methodology to characterize digital fraud and analyze relevant legal texts, while considering the human dimension in protecting victims' rights and ensuring justice in the attribution of liability. The findings indicate that the Saudi legislator has established flexible legal foundations capable of encompassing emerging criminal patterns. However, the virtual nature of the crime poses significant challenges regarding the difficulty of collecting digital evidence and proving criminal intent amidst sophisticated camouflage and encryption techniques.

The study concludes that the legislative and judicial systems must be strengthened by establishing specialized judicial circuits for digital financial crimes and activating the social responsibility of financial institutions and digital platforms in the early detection of suspicious operations. Furthermore, the study recommends intensifying national awareness campaigns to build a digital security culture that protects society from social engineering tactics. It also emphasizes the importance of international cooperation to prosecute cross-border fraud syndicates and recover smuggled funds, aligning with the objectives of Saudi Vision 2030 to build a secure and sustainable digital environment.

Keywords: Digital Financial Fraud, Criminal Liability, Saudi Legal System, Cybercrimes, Penal Policy.

إشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث في وجود فجوة إجرائية وموضوعية بين القواعد التقليدية للمسئولية الجنائية وبين الطبيعة المتطورة لجريمة الاحتيال المالي في البيئة الرقمية؛ حيث يواجه النظام السعودي تحدياً في كيفية إسناد المسئولية الجنائية بدقة في ظل غياب المادية الملموسة للجريمة، وتعدد الأطراف المشتركة عبر الشبكة، وصعوبة تكييف بعض الأساليب التقنية الحديثة (مثل الهندسة الاجتماعية والذكاء الاصطناعي) ضمن النصوص الجامدة لنظام مكافحة الاحتيال المالي الحالي.

تساؤلات البحث:

يسعى البحث إلى الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى فاعلية الأنظمة والتشريعات السعودية في مواجهة جرائم الاحتيال المالي الرقمي وتقرير المسئولية الجنائية الناشئة عنها؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هي الماهية القانونية للاحتيال المالي الرقمي، وما الذي يميزه عن الاحتيال التقليدي في النظام السعودي؟
2. كيف يتم تحديد أركان المسئولية الجنائية (المادية والمعنوية) في ظل الوسائل التقنية المعقدة؟
3. ما هو نطاق المسئولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين (مثل المنصات الرقمية) عن عمليات الاحتيال التي تتم عبرها؟
4. ما هي أبرز العقوبات والتدابير التي قررها المنظم السعودي، ومدى كفايتها لتحقيق الردع العام والخاص في البيئة الرقمية؟

مقدمة

أضحى التحول الرقمي في العصر الراهن سمةً بارزةً أعادت تشكيل ملامح الحياة المعاصرة، حيث تغلغلت التقنيات الحديثة في مفاصل المعاملات اليومية، وانتقلت معها الأنشطة المالية من حيزها التقليدي الملموس إلى فضاءات إلكترونية رحبة تُدار بمرونة فائقة وسرعة متناهية. إلا أن هذا الانفتاح التقني واليسر الإجرائي في تدفق الأموال عبر الشبكات المعلوماتية، قد أفرز في ظله بيئةً خصبةً لظهور أنماطٍ إجراميةٍ مستحدثة، تتصدرها جريمة الاحتيال المالي الرقمي، التي باتت تشكل خطراً محدقاً يهدد استقرار المراكز المالية للأفراد، ويزعزع الثقة في المؤسسات المصرفية، ويلقي بظلاله القاتمة على أمن الاقتصاد الوطني.

وتنفرد جريمة الاحتيال المالي في البيئة الرقمية بخصائص بنيوية تجعلها أكثر تعقيداً وعصيّةً على الضبط مقارنةً بنظيرتها التقليدية؛ فهي جريمة "عابرة للحدود" تتجاوز العوائق الجغرافية والسيادية، وتتسم بـ "السيولة الإجرائية" في التنفيذ، مع تعمد الجناة استخدام تقنيات التشفير والتمويه التي تزيد من صعوبة الإثبات الجنائي. إن هذه الطبيعة المتطورة والوسائل المتجددة تضع القواعد العامة للمسئولية الجنائية أمام اختبار حقيقي، وتفرض تحدياتٍ جسيمةً على المنظومة القضائية فيما يتعلق بإسناد الركن المادي والمعنوي، وتحديد نطاق المسئولية للأطراف المتعددة، فضلاً عن إشكالات جمع الأدلة الرقمية ومدى حجيتها.

وفي إطار سعيها الدؤوب لحماية الفضاء السيبراني وتعزيز الموثوقية المالية، بادرت المملكة العربية السعودية إلى إرساء دعائم منظومة تشريعية رادعة، استهلتها بصدور نظام مكافحة جرائم المعلوماتية (1428هـ)، وعززتها بصدور نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة (1442هـ) كإطار قانوني متخصص. وبالرغم من هذه الجهود التنظيمية المتقدمة، إلا أن الواقع العملي يكشف عن ثغرات إجرائية وموضوعية تفرضها الطبيعة الديناميكية للتقنية، مما يستوجب قراءةً تحليليةً نقديةً للنصوص النظامية القائمة، لبيان مدى قدرتها على استيعاب المتغيرات التقنية المتسارعة وإرساء قواعد مسئولية جنائية تتسم بالدقة والفاعلية.

منهجية البحث :

المنهج الوصفي والمنهج التحليلي: من خلال وصف ظاهرة الاحتيال المالي الرقمي وتحليل النصوص النظامية الواردة في نظام مكافحة الاحتيال المالي ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي، لبيان كيفية إسناد المسئولية الجنائية.

الدراسات السابقة

تتمثل الدراسة الأولى في بحث بعنوان "جريمة الاحتيال المالي في الأنظمة السعودية وتطبيقاتها القضائية" للباحث السمحان (2025)، والمنشور عبر الرابط التالي:
_html469275https://journals.ekb.eg/article. ؛ حيث ركزت الدراسة على تحليل الأركان المادية والمعنوية للجريمة في ظل نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة السعودي الجديد.

وتأتي الدراسة الثانية بعنوان "معاينة الجانب الموضوعي للاحتيال من خلال المواقع الإلكترونية في النظام السعودي" للباحث ممدوح العنزي (2025)، والمتاحة عبر الرابط التالي: 1209/1920https://journals.nauss.edu.sa/index.php/AJSS/article/view/ ؛ وقد تناولت الدراسة التحديات القانونية التي تفرضها البيئة الرقمية على إسناد المسئولية الجنائية مقارنة بالصور التقليدية للاحتيال.

أهداف البحث :

1. تأصيل مفهوم الاحتيال المالي الرقمي وتحليل أركان المسئولية الجنائية في الأنظمة السعودية.
2. تقييم كفاية النصوص القانونية الحالية في مواجهة الأساليب التقنية المستحدثة وتحقيق الردع.
3. تعزيز الحماية القانونية للمتعاملين رقمياً وضمان العدالة في إسناد المسئولية الجنائية.
4. تقديم مقترحات علمية لتطوير المنظومة التشريعية بما يواكب التسارع التقني في البيئة الرقمية.

أهمية البحث:

1. إثراء الفكر القانوني السعودي بدراسة تحليلية تربط بين المسئولية الجنائية والتحولات الرقمية المتسارعة.
2. توفير مرجع علمي وعملي يساعد الجهات القضائية والرقابية في تكييف جرائم الاحتيال المالي الرقمي.
3. تعزيز الحماية الاجتماعية والإنسانية للأفراد من خلال ترسيخ الأمان المالي في البيئة الافتراضية.
4. دعم التوجهات التنظيمية للمملكة في تطوير تشريعات تقنية رادعة تتماشى مع رؤية 2030.

خطة البحث

تناولت الدراسة موضوع المسئولية الجنائية عن الاحتيال المالي في البيئة الرقمية في ضوء النظام السعودي، وذلك وفق خطة بحثية مقسمة إلى مبحثين رئيسين.

تناول **المبحث الأول** الإطار المفاهيمي للاحتيال المالي الرقمي وأركان المسئولية الجنائية، من خلال بيان ماهية الاحتيال المالي الرقمي وخصائصه، وتحليل الركنين المادي والمعنوي للجريمة في البيئة الرقمية.

أما **المبحث الثاني** فقد تناول نطاق المسئولية الجنائية وآليات المواجهة العقابية في النظام السعودي، وذلك ببيان مسئولية الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، والسياسة العقابية والتدابير الاحترازية، إضافة إلى معوقات المواجهة الجنائية وسبل تعزيز الفاعلية التشريعية والقضائية.

وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت أبرز **النتائج والتوصيات**.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للاحتيال المالي الرقمي وأركان المسئولية الجنائية

يعد المبحث الأول حجر الزاوية في هذه الدراسة، حيث يسعى إلى وضع إطار نظري وتأصيلي شامل لجريمة الاحتيال المالي في البيئة الرقمية، من خلال سبر أغوار المفاهيم القانونية المستحدثة وتحليل الأركان الجوهرية التي تقوم عليها المسئولية الجنائية في ظل الأنظمة السعودية المعاصرة.

ينطلق هذا المبحث من ضرورة تحديد الماهية القانونية للاحتيال الرقمي، مع التركيز على البعد الإنساني الذي يفرض حماية الذمة المالية للأفراد من الأساليب الخادعة التي تستغل الثقة الرقمية المتزايدة [1] . إن فهم هذه الماهية يتطلب قراءة متأنية لنصوص نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة، لبيان مدى قدرتها على استيعاب الخصائص الفريدة للجريمة الرقمية التي تتجاوز الحدود المادية التقليدية وتتسم بالسيولة والتعقيد التقني.

يتناول المبحث بالتحليل الدقيق الركن المادي للجريمة، مسلطاً الضوء على إشكالية السلوك الإجرامي في الفضاء الافتراضي وكيفية إثبات العلاقة السببية بين الفعل والنتيجة في ظل تعدد الوسائط الرقمية [2] . إن هذا التحليل يهدف إلى ضمان دقة إسناد المسئولية الجنائية، بما يحقق العدالة ويمنع إفلات الجناة من العقاب

---

(1) الهمامي، صالح. (2025م) .*الوجيز في شرح نظام مكافحة الاحتيال المالي السعودي* .الطبعة الأولى. القاهرة: دار النهضة العربية.

(2) السمحان، عبد العزيز. (2025م). "جريمة الاحتيال المالي في الأنظمة السعودية وتطبيقاتها القضائية .*"مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*.

نتيجة التمويه التقني، مع الحفاظ على الضمانات القانونية التي تكفل حماية الأبرياء من الاتهامات غير المؤسسة.

يستكمل المبحث بنيانه بدراسة الركن المعنوي، حيث يتم التركيز على القصد الجنائي بعنصريه العلم والإرادة، والتحديات الجسيمة التي تواجه جهات التحقيق والقضاء في إثبات نية التملك في الجرائم التي تتم عبر خوارزميات وبرمجيات معقدة [3]. إن هذا التوجه التأصيلي يهدف في نهايته إلى تقديم رؤية قانونية متكاملة تساهم في تعزيز الأمان المالي الرقمي في المملكة العربية السعودية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية 2030 في بناء مجتمع رقمي آمن ومزدهر.

STARDOM UNIVERSITY

المطلب الأول

ماهية الاحتيال المالي الرقمي وخصائصه في ضوء نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة

يعد الاحتيال المالي الرقمي أحد أخطر التحديات التي تواجه المنظومة القانونية المعاصرة، حيث يمثل انتهاكاً صارخاً للثقة العامة في البيئة الرقمية التي أصبحت عصب الحياة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وهو ما يتطلب تأصيلاً دقيقاً يراعي البعد الإنساني في حماية الضحايا من الاستغلال التقني.

يعرف الاحتيال المالي الرقمي في النظام السعودي بأنه كل استيلاء غير مشروع على مال الغير أو الحصول على منفعة مالية باستخدام وسائل تقنية المعلومات من خلال ممارسات تضليلية [4] . إن هذا التعريف يستند إلى المادة الأولى من نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة التي جرمت الاستيلاء على مال الغير دون وجه حق عن طريق الاحتيال، وهو ما يشمل بالضرورة الوسائل الرقمية الحديثة [5] .

تتميز جريمة الاحتيال المالي في البيئة الرقمية بغياب المواجهة المادية الملموسة بين الجاني والضحية، حيث يتم الخداع عبر واجهات برمجية وشاشات صماء تسهل على الجاني ممارسة ضغوط نفسية وتضليلية دون خوف من الانكشاف المباشر [6]. هذا البعد الإنساني المفقود في المواجهة يجعل الضحية أكثر عرضة للاستغلال نتيجة الثقة المفرطة في المنصات الرقمية التي تحاكي المؤسسات الرسمية.

([3]) العنزي، ممدوح بن رشيد. (2025م). "معاينة الجانب الموضوعي للاحتيال من خلال المواقع الإلكترونية في النظام السعودي ." *المجلة العربية للدراسات الأمنية* .

([4]) السمحان، عبد العزيز. (2025م). "جريمة الاحتيال المالي في الأنظمة السعودية وتطبيقاتها القضائية ."*مجلة البحوث القانونية والاقتصادية* .

([5]) نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة. (1442هـ). المادة الأولى. المملكة العربية السعودية.

([6]) العنزي، ممدوح بن رشيد. (2025م). "معاينة الجانب الموضوعي للاحتيال من خلال المواقع الإلكترونية في النظام السعودي ." *المجلة العربية للدراسات الأمنية* .

تتسم هذه الجرائم بالعالمية والسيولة الجغرافية، حيث لا تعترف بالحدود السياسية للدول، مما يسهل انتقال الأموال المسلوبة عبر محافظ إلكترونية في ثوانٍ معدودة ويصعب من عملية تتبعها [7] . إن هذه الخاصية تفرض تحديات جسيمة على الاختصاص القضائي وتتطلب تعاوناً دولياً وثيقاً لحماية مقدرات الأفراد المالية من الضياع في الفضاء السيبراني العابر للحدود.

يعتمد الجناة في البيئة الرقمية على احترافية عالية وتعقيد تقني يشمل استخدام الهندسة الاجتماعية للتلاعب بالعواطف البشرية أو توظيف الذكاء الاصطناعي لتزييف الهويات [8] . إن استخدام هذه الوسائل يعكس وجهاً مظلماً للتطور التقني، حيث يتم تسخير العلم لإيذاء البشر وسلب حقوقهم، وهو ما يسعى النظام السعودي لمحاصرته من خلال المواءمة بين نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ونظام مكافحة الاحتيال المالي.

تعد صعوبة الإثبات الجنائي من أبرز خصائص الاحتيال الرقمي نظراً للطبيعة الافتراضية للأدلة التي قد تُحذف أو تُشفر بطريقة تجعل من المستحيل الوصول إلى هوية الجاني الحقيقية دون مهارات فنية متقدمة [9] . وهذا يتطلب من المنظومة القضائية السعودية تطويراً مستمراً لآليات التحقيق الرقمي لضمان عدم ضياع حقوق الضحايا وتحقيق الردع الفعال ضد كل من يحاول العبث بالأمان المالي للمجتمع.

المطلب الثاني

الركن المادي للاحتيال الرقمي وإشكالية السلوك الإجرامي في الفضاء الافتراضي

يقوم الركن المادي في جريمة الاحتيال المالي الرقمي على عناصر جوهرية تتخذ طابعاً تقنياً معقداً، حيث يتمحور السلوك الإجرامي حول استخدام الوسائل المعلوماتية لسلب الأموال، وهو ما يفرض ضرورة تحليل هذه العناصر بأسلوب يراعي الحماية الإنسانية للمجني عليهم وضمان دقة التكييف القانوني للفعل المرتكب.

يتمثل السلوك الإجرامي في الاحتيال الرقمي في استخدام الجاني لطرق احتيالية عبر الشبكة المعلوماتية، مثل إنشاء مواقع إلكترونية زائفة تحاكي المؤسسات المالية الرسمية أو إرسال رسائل تصيدية تستهدف الحصول على البيانات السرية للمستخدمين [10] . إن هذا السلوك يعكس استغلالاً سيئاً للتقنية يهدف إلى تضليل إرادة

---

(7) الشهري، أنس محمد ظافر. (2025م) .*جريمة الاحتيال المالي في النظام السعودي والفقه الإسلامي: دراسة مقارنة* .قاعدة المنظومة.

(8) هيئة الحكومة الرقمية. (2023م) .*الاحتيال الرقمي: دراسة بحثية حول المخاطر وآليات المواجهة في المملكة العربية السعودية* .الرياض، المملكة العربية السعودية.

(9) المطيري، متعب. (2025م). "معاينة المسؤولية الجنائية عن التنصت عبر الشبكة المعلوماتية في النظام السعودي ."*المجلة العربية للدراسات الأمنية*.

(10) العنزي، ممدوح بن رشيد. (2025م). "معاينة الجانب الموضوعي للاحتيال من خلال المواقع الإلكترونية في النظام السعودي ."*المجلة العربية للدراسات الأمنية*.

الضحية وإيقاعها في الغلط، وهو ما جرمه النظام السعودي في المادة الأولى من نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة [11] .

تتحقق النتيجة الإجرامية بمجرد استيلاء الجاني على مال الغير أو حصوله على منفعة مالية غير مشروعة، حيث لا يشترط في النظام السعودي انتقال المال فعلياً إلى حوزة الجاني المادية بل يكفي دخوله في ذمته المالية الرقمية [12] . وتبرز الصبغة الإنسانية هنا في حماية الحقوق المالية للأفراد من الضياع في دهاليز الفضاء السيبراني، حيث يسعى المنظم لضمان استرداد هذه الأموال وتعويض الضحايا عن الأضرار اللاحقة بهم نتيجة هذا الاعتداء الرقمي.

تثور إشكالية العلاقة السببية في البيئة الرقمية نظراً لتعدد الوسائط والمنصات التي قد تمر عبرها العملية الاحتيالية، مما يتطلب إثبات أن السلوك التدليسي الذي أتاه الجاني هو الذي أدى مباشرة إلى وقوع الضحية في الغلط وتسليم الأموال [13] . إن تعقيد هذه العلاقة يفرض على جهات التحقيق والادعاء في المملكة استخدام تقنيات التحليل الجنائي الرقمي لربط السلوك بالنتيجة بدقة متناهية، ضماناً لتحقيق العدالة ومنعاً لإفلات المجرمين من العقاب نتيجة التمويه التقني.

يشمل الركن المادي أيضاً استخدام الهندسة الاجتماعية كأداة للتلاعب النفسي بالضحايا، حيث يتم إيهامهم بوجود أرباح وهمية أو مخاطر أمنية تستدعي تحديث بياناتهم البنكية، وهو ما يمثل اعتداءً على الأمان النفسي والمالي للفرد . [14]إن تجريم هذه الأفعال في النظام السعودي يعزز من قيم النزاهة الرقمية ويحمي الفئات الأكثر عرضة للاستغلال، مؤكداً على أن التقنية يجب أن تكون وسيلة للبناء لا أداة للهدم وسلب مقدرات الأفراد.

تعد الوسيلة المستخدمة في الاحتيال الرقمي عنصراً جوهرياً في تشديد العقوبة أحياناً، خاصة إذا تم استخدام برمجيات خبيثة أو اختراق لأنظمة حساسة، حيث تتداخل هنا نصوص نظام مكافحة جرائم المعلوماتية مع نظام مكافحة الاحتيال المالي [15]. هذا التكامل التشريعي يهدف إلى محاصرة كافة صور السلوك الإجرامي الرقمي وتوفير حماية شاملة للمجتمع السعودي في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي تشهده المملكة وفق رؤية 2030.

([11]) نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة. (1442هـ). المادة الأولى. المملكة العربية السعودية.

([12]) السمحان، عبد العزيز. (2025م). "جريمة الاحتيال المالي في الأنظمة السعودية وتطبيقاتها القضائية ."*مجلة البحوث القانونية والاقتصادية* .

([13]) الشهري، أنس محمد ظافر. (2025م) .*جريمة الاحتيال المالي في النظام السعودي والفقه الإسلامي: دراسة مقارنة* .قاعدة المنظومة.

([14]) هيئة الحكومة الرقمية. (2023م) .*الاحتيال الرقمي: دراسة بحثية حول المخاطر وآليات المواجهة في المملكة العربية السعودية* .المملكة العربية السعودية.

([15]) المطيري، متعب. (2025م). "معاينة المسؤولية الجنائية عن التنصت عبر الشبكة المعلوماتية في النظام السعودي ."*المجلة العربية للدراسات الأمنية*.

المطلب الثالث

الركن المعنوي (القصد الجنائي) وتحديات إثباته في الجرائم المالية التقنية

يعد الركن المعنوي الركيزة الأساسية لإسناد المسئولية الجنائية في جرائم الاحتيال المالي الرقمي، حيث لا يكتفي النظام السعودي بوقوع الفعل المادي بل يستلزم توافر القصد الجنائي بعنصريه العلم والإرادة، وهو ما يتطلب تحليلاً دقيقاً يراعي البعد الإنساني في حماية الأفراد من الاتهامات غير المؤسسة وضمان معاقبة الجناة الحقيقيين.

يتمثل القصد العام في علم الجاني بأن الفعل الذي يأتيه عبر الوسائل الرقمية هو فعل محرم نظاماً ويشكل اعتداءً على مال الغير، مع انصراف إرادته الحرة إلى تحقيق النتيجة الإجرامية المتمثلة في الاستيلاء على المال [16] . إن هذا العلم يجب أن يكون يقينياً وشاملاً لكافة عناصر الركن المادي، بما يضمن عدم معاقبة الأشخاص الذين قد يقعون في أخطاء تقنية غير مقصودة أو يتم استغلال أجهزتهم دون علمهم.

يستلزم الاحتيال المالي الرقمي توافر قصد جنائي خاص يتمثل في "نية التملك" أو نية سلب مال الغير دون وجه حق، حيث لا يكفي مجرد الدخول غير المشروع إلى الأنظمة المالية بل يجب أن يكون الهدف هو الاستيلاء على المال [17] . وتبرز هنا الصبغة الإنسانية في ضرورة التمييز بين الجاني المحترف الذي يخطط لسلب المدخرات وبين من قد ينساق وراء وعود وهمية دون إدراك كامل لطبيعة الفعل الإجرامي.

تثور تحديات جسيمة في إثبات القصد الجنائي في البيئة الرقمية نظراً لإمكانية تزييف الهوية الرقمية أو استخدام برمجيات تعمل بشكل تلقائي (Botnets)، مما يجعل من الصعب أحياناً الجزم بانصراف إرادة الشخص الطبيعي إلى الفعل [18] . إن هذه التحديات تفرض على القضاء السعودي الاستعانة بالقرائن التقنية القوية التي تثبت التسلسل المنطقي للفعل الإجرامي وارتباطه المباشر بإرادة الجاني.

يلعب عنصر "الغلط في الواقع التقني" دوراً مهماً في نفي الركن المعنوي، حيث قد يظن المستخدم أنه يتعامل مع منصة رسمية أو يقوم بإجراء مالي مشروع، مما ينفي عنه القصد الجنائي ويحوله من متهم إلى ضحية [19]. إن حماية هؤلاء الضحايا من المسئولية الجنائية يعد واجباً إنسانياً وقانونياً كرسه المنظم السعودي من خلال دقة صياغة نصوص التجريم.

([16]) الهمامي، صالح. (2025م) .*الوجيز في شرح نظام مكافحة الاحتيال المالي السعودي* .الطبعة الأولى. القاهرة: دار النهضة العربية.

([17]) السمحان، عبد العزيز. (2025م). "جريمة الاحتيال المالي في الأنظمة السعودية وتطبيقاتها القضائية ."*مجلة البحوث القانونية والاقتصادية* .

([18]) العنزي، ممدوح بن رشيد. (2025م). "معاينة الجانب الموضوعي للاحتيال من خلال المواقع الإلكترونية في النظام السعودي ."*المجلة العربية للدراسات الأمنية* .

([19]) هيئة الحكومة الرقمية. (2023م) .*الاحتيال الرقمي: دراسة بحثية حول المخاطر وآليات المواجهة في المملكة العربية السعودية* .المملكة العربية السعودية.

يؤكد النظام السعودي على أن القصد الجنائي يجب أن يكون معاصراً للسلوك الإجرامي، فلا يعتد بالقصد اللاحق إذا كان الاستيلاء قد تم بطريق الخطأ التقني ثم قرر الشخص الاحتفاظ بالمال، بل يتم تكييف الفعل في هذه الحالة وفق نصوص أخرى مثل الاستيلاء على مال ضائع [20] . هذا التمييز الدقيق يضمن عدالة العقوبة وتناسبها مع الجرم المرتكب، بما يحقق الردع الفعال ويصون كرامة الأفراد وحقوقهم.

المبحث الثاني

نطاق المسئولية الجنائية وآليات المواجهة العقابية في النظام السعودي

ينتقل البحث في هذا المبحث من الإطار النظري والتأصيلي إلى الجانب التطبيقي والجزائي، حيث يسلط الضوء على نطاق المسئولية الجنائية للأطراف المتعددة في جريمة الاحتيال المالي الرقمي، والسياسة العقابية التي انتهجها المنظم السعودي لمواجهة هذه الظاهرة الإجرامية المتطورة.

يركز هذا المبحث في مستهله على تحديد نطاق المسئولية الجنائية ليشمل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على حد سواء، مع إبراز البعد الإنساني في ضرورة محاسبة الكيانات التي قد تتسبب في ضياع مدخرات الأفراد نتيجة الإهمال أو التواطؤ [21] . إن هذا التوسع في المسئولية يهدف إلى إرساء قواعد "الحوكمة الرقمية" وضمان وجود بيئة مالية آمنة تحمي حقوق المتعاملين وتصون كرامتهم المالية من أي اعتداء غير مشروع عبر الفضاء السيبراني.

يستعرض المبحث السياسة العقابية والتدابير الاحترازية المقررة في نظام مكافحة الاحتيال المالي ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية، مبيناً كيفية تدرج العقوبات بحسب جسامة الجرم وأثره الاجتماعي والاقتصادي [22] . إن الهدف الأسمى لهذه العقوبات ليس مجرد الزجر، بل تحقيق الردع الفعال واسترداد الحقوق المسلوبة لأصحابها، بما يعزز من ثقة المجتمع في المنظومة القضائية السعودية وقدرتها على مواكبة التحديات التقنية الحديثة.

يختتم المبحث بنيانه برصد المعوقات التي تواجه المواجهة الجنائية للاحتيال الرقمي، وتقديم مقترحات علمية وعملية لتعزيز الفاعلية التشريعية والقضائية بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 [23] . إن هذه الرؤية التطويرية تنطلق من إيمان عميق بضرورة الموازنة بين الحزم القانوني وبين حماية الحريات الرقمية،

([20]) نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة. (1442هـ). المادة الأولى. المملكة العربية السعودية.

([21]) الهمامي، صالح. (2025م). *الوجيز في شرح نظام مكافحة الاحتيال المالي السعودي* .الطبعة الأولى. القاهرة: دار النهضة العربية.

([22]) السمحان، عبد العزيز. (2025م). "جريمة الاحتيال المالي في الأنظمة السعودية وتطبيقاتها القضائية ."*مجلة البحوث القانونية والاقتصادية* .

([23]) العنزي، ممدوح بن رشيد. (2025م). "معاينة الجانب الموضوعي للاحتيال من خلال المواقع الإلكترونية في النظام السعودي", *المجلة العربية للدراسات الأمنية* .

لضمان استدامة التحول الرقمي الآمن في المملكة وحماية الإنسان كونه المحور الأساسي لكافة الجهود التنظيمية.

المطلب الأول

المسئولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين عن جرائم الاحتيال الرقمي

يتسع نطاق المسئولية الجنائية في جرائم الاحتيال المالي الرقمي ليشمل كافة الأطراف المساهمة في الفعل الإجرامي، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين يباشرون الخداع بأنفسهم، أو أشخاصاً اعتباريين يتم استغلال كياناتهم لتمرير العمليات المالية المشبوهة، وهو ما يعكس شمولية الحماية القانونية التي يقررها النظام السعودي.

تقوم المسئولية الجنائية للشخص الطبيعي على أساس ارتكابه للفعل المادي المكون للجريمة بصفته فاعلاً أصلياً أو شريكاً، حيث يقرر النظام السعودي عقوبات رادعة تشمل السجن والغرامة لكل من يثبت تورطه في الاستيلاء على أموال الغير بطرق احتيالية رقمية [24] . وتتجلى الصبغة الإنسانية هنا في ضمان تفريد العقوبة بما يتناسب مع دور كل شخص في الجريمة، مع مراعاة الظروف المخففة أو المشددة التي قد تحيط بالجاني أو الضحية.

أقر المنظم السعودي مسئولية جنائية صريحة للشخص الاعتباري (مثل الشركات والمؤسسات والمنصات الرقمية) إذا ارتكبت جريمة الاحتيال المالي لحسابه أو باسمه أو بوساطته، وذلك لمواجهة الكيانات التي قد تتستر خلفها عصابات الاحتيال المنظم [25] . إن هذه المسئولية تهدف إلى حماية المجتمع من تغول الكيانات المالية غير المنضبطة، وتفرض عليها التزاماً إنسانياً وأخلاقياً بضمان أمن تعاملات عملائها وحماية بياناتهم من الاختراق.

تتمثل العقوبات المقررة للشخص الاعتباري في الغرامات المالية الباهظة التي قد تصل إلى ضعف الحد الأقصى المقرر للشخص الطبيعي، بالإضافة إلى إمكانية الحكم بإلغاء الترخيص أو تصفية الكيان في الحالات الجسيمة [26] . هذا التوجه التشريعي يعزز من مفهوم "الحوكمة الرقمية" ويجبر المؤسسات على الاستثمار في أنظمة الحماية والرقابة لمنع استغلال منصاتها في عمليات الاحتيال المالي.

([24]) نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة. (1442هـ). المادة الأولى. المملكة العربية السعودية.

([25]) الهمامي، صالح. (2025م) .*الوجيز في شرح نظام مكافحة الاحتيال المالي السعودي* .الطبعة الأولى. القاهرة: دار النهضة العربية.

([26]) السمحان، عبد العزيز. (2025م). "جريمة الاحتيال المالي في الأنظمة السعودية وتطبيقاتها القضائية .*"مجلة البحوث القانونية والاقتصادية* .

لا تمنع مسئولية الشخص الاعتباري من إقامة الدعوى الجنائية ضد الشخص الطبيعي التابع له (مثل المدير أو الموظف) إذا ثبت اشتراكه الفعلي في الجريمة، مما يحقق توازناً بين المسئولية المؤسسية والمسئولية الفردية [27] . إن هذا التكامل في المسئولية يضمن عدم وجود ملاذات آمنة للمجرمين، ويؤكد على أن العدالة تطال كل من ساهم في إلحاق الضرر المالي بالآخرين.

تثور إشكالية المسئولية الجنائية للمنصات الرقمية "الوسيطة" التي قد تُستخدم كأداة للاحتيال دون علمها، حيث يفرق النظام السعودي بين المنصة التي تلتزم بمعايير الأمن السيبراني وبين تلك التي تهمل في اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة [28] إن هذا التفريق يعكس عدالة المنظم السعودي في حماية الكيانات الملتزمة مع محاسبة المقصرين الذين يتسبب إهمالهم في ضياع مدخرات الأفراد وحقوقهم المالية.

المطلب الثاني

السياسة العقابية والتدابير الاحترازية المقررة في الأنظمة السعودية ذات الصلة

تتسم السياسة العقابية في المملكة العربية السعودية تجاه جرائم الاحتيال المالي الرقمي بالصرامة والشمولية، حيث تهدف إلى تحقيق الردع العام والخاص مع مراعاة الجوانب الإنسانية في حماية المجتمع واسترداد الحقوق المسلوبة، وذلك من خلال منظومة عقابية تتدرج بحسب جسامة الجرم وأثره.

قرر نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة عقوبة السجن لمدة تصل إلى سبع سنوات وغرامة مالية تصل إلى خمسة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، لكل من يستولي على مال للغير بطريق الاحتيال [29]. إن هذه العقوبة المغلظة تعكس إدراك المنظم السعودي لخطورة الاحتيال الرقمي وأثره المدمر على الثقة المالية، وتهدف إلى حماية الأفراد من الوقوع ضحايا لعصابات الاحتيال المنظم التي تستهدف مدخراتهم.

تتضمن السياسة العقابية تشديد العقوبة في حالات محددة، مثل ارتكاب الجريمة من خلال عصابة منظمة، أو العود لارتكاب الجريمة، أو استغلال القاصرين ومن في حكمهم، وهو ما يبرز البعد الإنساني في حماية الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع [30] . إن هذا التشديد يهدف إلى كسر شوكة التنظيمات الإجرامية التي تستخدم

([27]) الشهري، أنس محمد ظافر. (2025م) .*جريمة الاحتيال المالي في النظام السعودي والفقه الإسلامي: دراسة مقارنة* .قاعدة المنظومة.

([28]) المطيري، متعب. (2025م). "معاينة المسؤولية الجنائية عن التنصت عبر الشبكة المعلوماتية في النظام السعودي .*"المجلة العربية للدراسات الأمنية*.

([29]) نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة. (1442هـ). المادة الأولى. المملكة العربية السعودية.

([30]) الهمامي، صالح. (2025م) .*الوجيز في شرح نظام مكافحة الاحتيال المالي السعودي* .الطبعة الأولى. القاهرة: دار النهضة العربية.

التقنية كغطاء لممارساتها اللاإنسانية، ويؤكد على أن العدالة السعودية تقف بالمرصاد لكل من يحاول استغلال حاجة الناس أو نقص خبرتهم.

أجاز النظام للقضاء الحكم بمصادرة الأدوات والوسائل المستخدمة في ارتكاب الجريمة، بالإضافة إلى مصادرة الأموال المتحصلة منها، مع ضمان رد الحقوق إلى أصحابها الشرعيين كأولوية قصوى [31] . إن هذه التدابير الاحترازية تهدف إلى تجريد المجرمين من مكاسبهم غير المشروعة وإعادة التوازن المالي للضحايا، مما يعزز من شعور الأفراد بالأمان والعدالة في البيئة الرقمية.

يلعب نظام مكافحة جرائم المعلوماتية دوراً تكميلياً في السياسة العقابية، حيث يقرر عقوبات خاصة بالدخول غير المشروع إلى البيانات البنكية أو الائتمانية، مما يوفر حماية مزدوجة للمتعاملين رقمياً [32] . هذا التكامل التشريعي يضمن عدم إفلات الجاني من العقاب حتى لو لم يتحقق الاستيلاء الفعلي على المال، طالما ثبتت محاولة الاحتيال أو التلاعب بالبيانات الحساسة للأفراد.

تتبنى المملكة توجهاً نحو "العدالة التصالحية" في بعض الحالات، حيث قد يتم تخفيف العقوبة إذا بادر الجاني بإبلاغ السلطات قبل اكتشاف الجريمة أو ساهم في استرداد الأموال المسلوبة، وهو ما يشجع على التوبة والتعاون لتقليل الأضرار الاجتماعية [33] . إن هذا النهج يوازن بين الردع وبين إعطاء فرصة للإصلاح، مؤكداً على أن الهدف الأسمى للقانون هو حماية الإنسان وصيانة حقوقه المالية والاجتماعية.

المطلب الثالث

معوقات المواجهة الجنائية للاحتيال الرقمي وسبل تعزيز الفاعلية التشريعية والقضائية

تواجه المنظومة القانونية والقضائية في المملكة العربية السعودية مجموعة من التحديات التي قد تحد من فاعلية ملاحقة جرائم الاحتيال المالي الرقمي، وهو ما يستوجب تقديم رؤية تطويرية توازن بين الحزم القانوني وبين حماية الحقوق الإنسانية في الفضاء السيبراني المتسارع.

تتمثل أبرز المعوقات في الطبيعة العابرة للحدود لجرائم الاحتيال الرقمي، حيث غالباً ما يرتكب الجناة أفعالهم من خارج النطاق الجغرافي للمملكة، مما يثير إشكالات تتعلق بالاختصاص القضائي وصعوبة تنفيذ الأحكام

([31]) السمحان، عبد العزيز. (2025م). "جريمة الاحتيال المالي في الأنظمة السعودية وتطبيقاتها القضائية ."*مجلة البحوث القانونية والاقتصادية* .

([32]) نظام مكافحة جرائم المعلوماتية. (1428هـ). المادة الرابعة. المملكة العربية السعودية.

([33]) الشهري، أنس محمد ظافر. (2025م) .*جريمة الاحتيال المالي في النظام السعودي والفقه الإسلامي: دراسة مقارنة* .قاعدة المنظومة.

الجنائية الدولية [34] إن هذا العائق يتطلب تعزيز التعاون الأمني والقضائي الدولي وتفعيل الاتفاقيات الثنائية لضمان ملاحقة المجرمين أينما وجدوا وحماية الضحايا من ضياع حقوقهم المالية.

يشكل التطور التقني المتسارع واستخدام تقنيات التشفير والتمويه تحدياً كبيراً أمام جهات التحقيق في جمع الأدلة الرقمية الموثوقة التي يمكن الاستناد إليها في إدانة الجناة [35] . وتبرز الحاجة هنا إلى الاستثمار المكثف في الكوادر البشرية المتخصصة في التحقيق الجنائي الرقمي وتزويدهم بأحدث الأدوات التقنية التي تمكنهم من كشف أساليب الاحتيال المعقدة مع الحفاظ على خصوصية الأفراد وكرامتهم الإنسانية.

تعد قلة الوعي القانوني والتقني لدى بعض فئات المجتمع عائقاً إنسانياً واجتماعياً يسهل من مهمة المحتالين، حيث يقع الكثيرون ضحايا لأساليب الهندسة الاجتماعية نتيجة نقص المعرفة بآليات الحماية الرقمية [36] . إن تعزيز الفاعلية يتطلب إطلاق حملات توعوية وطنية شاملة تهدف إلى بناء "ثقافة أمنية رقمية" تحمي الأفراد من الاستغلال وتعرفهم بحقوقهم القانونية وكيفية الإبلاغ الفوري عن محاولات الاحتيال.

يستوجب تعزيز الفاعلية التشريعية مراجعة دورية لنصوص نظام مكافحة الاحتيال المالي ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية لضمان استيعابها للصور المستحدثة من الجرائم التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي والعملات المشفرة [37] . إن مرونة النصوص القانونية وقدرتها على التكيف مع المتغيرات التقنية تعد ضمانة أساسية لتحقيق العدالة الناجزة ومنع وجود ثغرات نظامية ينفذ منها المحتالون للإضرار بالاقتصاد الوطني.

تبرز أهمية تفعيل دور "المسئولية المجتمعية" للمؤسسات المالية والمنصات الرقمية في الكشف المبكر عن العمليات المشبوهة وتجميد الأموال المتحصلة من الاحتيال بشكل فوري بالتنسيق مع الجهات المختصة [38] . إن هذا التكامل بين القطاعين العام والخاص يمثل حائط صد منيعاً يحمي المقدرات المالية للأفراد ويعزز من موثوقية البيئة الرقمية السعودية بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 نحو مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر.

([34]) العنزي، ممدوح بن رشيد. (2025م). "معاينة الجانب الموضوعي للاحتيال من خلال المواقع الإلكترونية في النظام السعودي. "*المجلة العربية للدراسات الأمنية*.

([35]) المطيري، متعب. (2025م). "معاينة المسؤولية الجنائية عن التنصت عبر الشبكة المعلوماتية في النظام السعودي. "*المجلة العربية للدراسات الأمنية*.

([36]) هيئة الحكومة الرقمية. (2023م). *الاحتيال الرقمي: دراسة بحثية حول المخاطر وآليات المواجهة في المملكة العربية السعودية*. الرياض، المملكة العربية السعودية.

([37]) السمحان، عبد العزيز. (2025م). "جريمة الاحتيال المالي في الأنظمة السعودية وتطبيقاتها القضائية. "*مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*.

([38]) الهمامي، صالح. (2025م). *الوجيز في شرح نظام مكافحة الاحتيال المالي السعودي*. الطبعة الأولى. القاهرة: دار النهضة العربية.

الخاتمة:

توجت هذه الدراسة بتحليل معمق للمسئولية الجنائية عن الاحتيال المالي الرقمي في النظام السعودي، مبرزةً التحديات والحلول التي تضمن حماية الإنسان ومقدراته المالية في الفضاء السيبراني، وفيما يلي عرض لأهم النتائج المستخلصة وما يتلوها من توصيات مقترحة.

النتائج

1. كفاية ومرونة نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة السعودي الجديد (1442هـ) في استيعاب صور الاحتيال الرقمي المتجددة التي تعتمد على التضليل المعلوماتي وسلب أموال الغير دون وجه حق .

2. تعقيد الركن المادي في البيئة الرقمية نظراً لغياب المواجهة المادية وصعوبة جمع الأدلة الرقمية وإثبات العلاقة السببية بين السلوك الإجرامي والنتيجة المالية .

3. محورية الركن المعنوي كضمانة إنسانية وقانونية تحمي الأفراد من المسئولية عن الأخطاء التقنية غير المقصودة وتستلزم إثبات نية التملك الجازمة .

4. فاعلية السياسة العقابية السعودية التي توازن بين الردع العام والخاص مع تبني نهج العدالة التصالحية لضمان استرداد الحقوق المالية للضحايا .

5. أهمية تحديد مسئولية المنصات الرقمية الوسيطة والمؤسسات المالية لضمان أمن التعاملات ومنع استغلال الثغرات التقنية في عمليات الاحتيال .

توصيات

1. يوصي البحث بضرورة التحديث المستمر للأنظمة التقنية المكملة لتشمل الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والعملات المشفرة بما يضمن سد أي ثغرات نظامية مستقبلاً.

2. إنشاء دوائر قضائية متخصصة وتدريب كوادر تحقيقية على أحدث تقنيات التحليل الجنائي الرقمي لضمان العدالة الناجزة وسرعة الفصل في القضايا المعقدة.

3. تكثيف الحملات التوعوية الوطنية لرفع مستوى الوعي القانوني والتقني لدى المجتمع كخط دفاع أول يحمي الأفراد من الوقوع ضحايا لأساليب الهندسة الاجتماعية.

4. تعزيز التعاون القضائي الدولي لتسهيل ملاحقة المجرمين العابرين للحدود وتفعيل الاتفاقيات التي تضمن استرداد الأموال المهربة للخارج وحماية الاقتصاد الوطني.

5. إلزام المؤسسات المالية والمنصات الرقمية بتطبيق معايير صارمة للحوكمة الرقمية والكشف المبكر عن العمليات المشبوهة وتجميدها فوراً بالتنسيق مع الجهات المختصة

STARDOM UNIVERSITY

قائمة المراجع:

أولاً: الأنظمة والتشريعات

- نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة، 1442هـ، المملكة العربية السعودية، المادة .(1)
- نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، 1428هـ، المملكة العربية السعودية، المادة .(4)

ثانياً: الكتب والبحوث والدراسات

- الهمامي، صالح، 2025، *الوجيز في شرح نظام مكافحة الاحتيال المالي السعودي*، القاهرة: دار النهضة العربية .
- السمحان، عبد العزيز، 2025، "جريمة الاحتيال المالي في الأنظمة السعودية وتطبيقاتها القضائية"، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*.
- العنزي، ممدوح بن رشيد، 2025، "معاينة الجانب الموضوعي للاحتيال من خلال المواقع الإلكترونية في النظام السعودي"، *المجلة العربية للدراسات الأمنية*.
- الشهري، أنس محمد ظافر، 2025، *جريمة الاحتيال المالي في النظام السعودي والفقه الإسلامي: دراسة مقارنة*، قاعدة المنظومة.
- المطيري، متعب، 2025، "معاينة المسؤولية الجنائية عن التنصت عبر الشبكة المعلوماتية في النظام السعودي"، *المجلة العربية للدراسات الأمنية*.

ثالثاً: التقارير والدراسات الرسمية

- هيئة الحكومة الرقمية، 2023، *الاحتيال الرقمي: دراسة بحثية حول المخاطر وآليات المواجهة في المملكة العربية السعودية*، الرياض: هيئة الحكومة الرقمية.

Stardom University

Stardom Scientific Journal of Law and Political Studies

– Stardom Scientific Journal of Law and Political Studies –
Issued quarterly by Stardom University
1st issue- 4th Volume 2026
ISSN 2980-3764